الأمم المتحدة

A/75/L.85

الجمعية العامة

Distr.: Limited
12 May 2021
Arabic
Original: English

الدورة الخامسة والسبعون

البند 34 من جدول الأعمال

منع نشوب النزاعات المسلحة

إسبانيا، إستونيا، ألبانيا، ألمانيا، أوكرانيا، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بولندا، تركيا، تشيكيا، الجبل الأسود، جزر مارشال، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، الدانمرك، رومانيا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، سويسرا، شيلي، غامبيا، فرنسا، فنلندا، قبرص، كرواتيا، كندا، كوستاريكا، لاتفيا، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، ملاوي، مقدونيا الشمالية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النرويج، النمسا، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليونان: مشروع قرار

الحالة في ميانمار

إن الجمعية العامة،

إذ تسترشد بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان[1]،

وإذ تشير إلى قراراتها ذات الصلة بشأن ميانمار، وقرارات مجلس حقوق الإنسان، بما فيها القرار الأخير 21/46 المؤرخ 24 آذار/مارس 2021، والمعتمد بتوافق الآراء، وكذلك بيان مجلس الأمن بشأن الحالة في ميانمار المؤرخ 4 شباط/فبراير 2021، وبيان رئيس مجلس الأمن بشأن الحالة في ميانمار المؤرخ 10 آذار/مارس 2021[2]، والإفادات الصحفية الصادرة عن مجلس الأمن بشأن الحالة في ميانمار في 1 و 30 نيسان/أبريل 2021،

وإذ تدين بأقوى العبارات إعلان القوات المسلحة لميانمار حالة الطوارئ في 1 شباط/فبراير 2021 والإجراءات اللاحقة المتخذة ضد الحكومة المدنية المنتخبة، التي تشكل محاولة غير مقبولة لإلغاء نتائج الانتخابات العامة التي جرت في 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 بالقوة وخطوة كبرى إلى الوراء في مسيرة

(1) القرار 217 ألف (د-3).

(2) S/PRST/2021/5.

التحول الديمقراطي في ميانمار واحترام وحماية حقوق الإنسان وسيادة القانون والحكم الرشيد والمؤسسات والعمليات الديمقراطية، والتي تؤثر أيضا على استقرار المنطقة،

وإذ تؤكد تأييدها الشديد للدور المركزي الذي تقوم به رابطة أمم جنوب شرق آسيا واستمرار انخراطها البناء مع ميانمار في تيسير التوصل إلى حل سلمي لصالح شعب ميانمار وسبل عيشه، وإذ ترحب بعقد اجتماع قادة الرابطة في 24 نيسان/أبريل 2021 وبنتائجه، في أمانة الرابطة، آخذة في اعتبارها على وجه الخصوص بيان رئيس الرابطة بشأن اجتماع القادة وتوافق الآراء ذي النقاط الخمس الذي تم التوصل إليه خلال الاجتماع[3]،

وإذ ترحب بالبيانين الصادرين عن رئيس رابطة أمم جنوب شرق آسيا في 1 شباط/فبراير و 2 آذار/مارس 2021، اللذين أشار فيهما إلى المقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الرابطة[4]، ولا سيما مبدأ الديمقراطية، والتمسك بسيادة القانون، والحكم الرشيد، واحترام وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وأهاب فيهما بجميع الأطراف أن تمارس أقصى درجات ضبط النفس وأن تسعى إلى إيجاد حل سلمي من خلال الحوار البنّاء والمصالحة العملية حفاظا على مصالح الناس وسبل عيشهم،

وإذ تدين بأشد العبارات الاحتجاز والتوقيف التعسفيين للرئيس وين مينت، ومستشارة الدولة أونغ سان سو كي، وغيرهم من مسؤولي الحكومة والسياسيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين وأفراد المجتمع المدني والخبراء الأجانب وغيرهم،

وإذ تدين بأشد العبارات أيضا أعمال القتل وغيرها من أشكال الاستخدام المفرط للقوة والعنف ضد المتظاهرين السلميين وأفراد المجتمع المدني والنساء والشباب، فضلا عن الأطفال وغيرهم، مما أدى إلى وقوع إصابات ووفيات في كثير من الحالات، وإذ تعرب عن قلقها العميق إزاء الاعتداءات على العاملين في المجال الطبي والمدافعين عن حقوق الإنسان وأعضاء النقابات العمالية والصحفيين والإعلاميين ومضايقتهم وفرض قيود عليهم، وإزاء الأضرار التي استُهدف إلحاقها بالمستشفيات والمدارس، والقيود المفروضة على الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، والتي تقيد بشكل غير مقبول الحق في حرية الرأي وفي حرية التعبير، بما في ذلك حرية التماس المعلومات وتلقيها ونقلها إلى آخرين، والحق في حرية التجمع السلمي وفي تكوين الجمعيات، على التوالي،

وإذ تعرب عن قلقها إزاء سلامة وحقوق جميع الرعايا الأجانب في ميانمار،

وإذ تعرب عن دعمها المطلق لعملية الانتقال الديمقراطي في ميانمار وضرورة التمسك بالمؤسسات والعمليات الديمقراطية والامتناع عن العنف والاحترام الكامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية وسيادة القانون،

وإذ تنوه في هذا السياق بمختلف المبادرات والحركات والهياكل الرامية إلى التعبير عن إرادة الشعب العازم على أن يرى السلام والديمقراطية يعمان ميانمار،

وإذ تشدد على ضرورة التوصل إلى حل سياسي سلمي طويل الأجل في ميانمار، بما في ذلك العودة إلى طريقها نحو الانتقال الديمقراطي والمصالحة الوطنية من خلال حوار شامل وسلمي بين جميع أصحاب المصلحة، وفقا لإرادة شعب ميانمار ومصالحه،

---

(3) A/75/868، المرفق.

(4) United Nations, *Treaty Series*, vol. 2624, No. 46745.

وإذ تؤكد من جديد دعمها للمبعوثة الخاصة للأمين العام المعنية بميانمار وجهودها الرامية إلى الحفاظ على التواصل والانخراط البناء مع جميع الأطراف المعنية في ميانمار، وإذ ترحب بالإحاطة التي قدمتها في 26 شباط/فبراير 2021، وإذ تكرر طلبها إليها أن تواصل تقديم تقارير إلى الجمعية العامة حسبما تقتضي الحالة على أرض الواقع،

وإذ يساورها القلق إزاء حالة حقوق الإنسان للأشخاص المنتمين إلى أقليات عرقية ودينية وأقليات أخرى في ميانمار، بمن فيهم المنتمون إلى أقلية الروهينغيا المسلمة، ولا سيما فيما يتعلق بالانتهاكات المرتكبة ضدهم وحقوقهم المتصلة بمركز المواطنة، وإذ تكرر تأكيد مسؤولية القوات المسلحة لميانمار عن احترام حقوق الإنسان لجميع الأشخاص في ميانمار،

وإذ تعرب عن قلقها مما تطرحه التطورات الأخيرة من تحديات خطيرة خاصة أمام العودة الطوعية والآمنة والكريمة والمستدامة للاجئين الروهينغا وجميع المشردين داخليا، بمن فيهم المشردون منذ 1 شباط/فبراير 2021، وإذ تشدد في هذا الصدد على ضرورة معالجة الأسباب الجذرية للأزمة في ولاية راخين، وعلى أن تمتنع القوات المسلحة لميانمار عن اتخاذ تدابير من شأنها أن تؤدي إلى مزيد من تشريد مسلمي الروهينغيا والأقليات الأخرى، داخليا وعبر الحدود،

وإذ يساورها القلق إزاء النزاع الدائر في ولايات كاشين وكاين وراخين وشان وتشين الجنوبية بين القوات المسلحة لميانمار وغيرها من الجماعات، وإزاء استمرار الإفلات من العقاب على الجرائم التي ترتكبها القوات المسلحة لميانمار،

وإذ تشير إلى ولاية آلية التحقيق المستقلة لميانمار المتمثلة في استقاء وتجميع وحفظ وتحليل الأدلة على أخطر الجرائم الدولية وانتهاكات القانون الدولي المرتكبة في ميانمار منذ عام 2011، بما في ذلك الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وإعداد ملفات من أجل تيسير الإجراءات الجنائية العادلة والمستقلة والتعجيل بها، وفقا لمعايير القانون الدولي،

وإذ تدين بأشد العبارات في هذا السياق العنف المفرط والمميت الذي مارسته القوات المسلحة لميانمار منذ 1 شباط/فبراير 2021، وإذ تشدد على مبدأ مسؤولية القيادة،

وإذ تشيد بالدور الذي تقوم به منظمة التعاون الإسلامي في معالجة محنة أقلية الروهينغيا المسلمة في ميانمار، بوسائل منها الشروع في تدابير لضمان المساءلة عن الجرائم المرتكبة ضدهم،

وإذ تشير إلى أن المحكمة الجنائية الدولية قد فتحت تحقيقا في الجرائم المدعى ارتكابها التي يشملها اختصاص المحكمة ضمن الحالة في بنغلاديش وميانمار، وإذ تشير أيضا إلى أمر محكمة العدل الدولية المؤرخ 23 كانون الثاني/يناير 2020 في القضية التي رفعتها غامبيا ضد ميانمار بشأن تطبيق اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها[5]،

وإذ تعيد تأكيد دعمها لشعب ميانمار والتزامها الراسخ بسيادة ميانمار واستقلالها السياسي وسلامة أراضيها ووحدتها،

(5) القرار 260 ألف (د-3).

1 - ***تطلب*** إلى القوات المسلحة لميانمار احترام إرادة الشعب كما عبرت عنها بحرية نتائج الانتخابات العامة التي جرت في 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، وإنهاء حالة الطوارئ، واحترام جميع حقوق الإنسان لجميع سكان ميانمار، والسماح بالانتقال الديمقراطي المستديم لميانمار، بما في ذلك فتح البرلمان المنتخب ديمقراطيا والعمل على انضواء جميع المؤسسات الوطنية، بما فيها القوات المسلحة، ضمن حكومة مدنية شاملة تماما تمثل إرادة الشعب؛

2 - ***تطلب أيضا*** إلى القوات المسلحة لميانمار الإفراج الفوري وغير المشروط عن الرئيس وين مينت، ومستشارة الدولة أونغ سان سو كي، وغيرهما من مسؤولي الحكومة والسياسيين وجميع الذين احتجزوا أو اتهموا أو قبض عليهم تعسفا، وأن تضمن لجوئهم إلى القضاء، وأن تدخل في حوار وطني سلمي وشامل بين جميع أصحاب المصلحة، بدعم من رابطة أمم جنوب شرق آسيا وغيرها من أعضاء المجتمع الدولي، بهدف استعادة الحكم الديمقراطي ضمن عملية سياسية يقودها ويملك زمامها شعب ميانمار؛

3 - ***تطلب*** من ميانمار التنفيذ السريع لتوافق الآراء ذي النقاط الخمس الذي تم التوصل إليه في اجتماع قادة رابطة أمم جنوب شرق آسيا المعقود في 24 نيسان/أبريل 2021 لتيسير التوصل إلى حل سلمي لصالح شعب ميانمار وسبل عيشه، وتحقيقا لهذه الغاية، تهيب بجميع الجهات المعنية في ميانمار أن تتعاون مع الرابطة والمبعوث الخاص لرئيسها، وتعرب عن دعمها لهذه الجهود؛

4 - ***تطلب*** إلى القوات المسلحة لميانمار أن توقف فورا جميع أشكال العنف ضد المتظاهرين السلميين وأفراد المجتمع المدني والنساء والشباب، فضلا عن الأطفال وغيرهم، والاعتداءات على العاملين في المجال الطبي والمدافعين عن حقوق الإنسان وأعضاء النقابات العمالية والصحفيين والإعلاميين ومضايقتهم وفرض قيود عليهم، والأضرار التي يُستهدف إلحاقها بالمستشفيات والمدارس، والقيود التي تفرض على شبكة الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي؛

5 - ***تطلب أيضا*** إلى القوات المسلحة لميانمار أن تيسر زيارة المبعوثة الخاصة للأمين العام المعنية بميانمار دون إبطاء، وتدعو إلى أن تتاح إمكانية الوصول فورا وبشكل كامل ودون قيود أو رقابة لجميع المكلفين بولايات التابعين للأمم المتحدة ولآلياتها المعنية بحقوق الإنسان، وإلى كفالة الوصول إلى الأمم المتحدة وغيرها من الكيانات المعنية بحقوق الإنسان والاتصال بها دون معوقات أو خوف من الانتقام أو ترويع أو اعتداء؛

6 - ***تدعو*** إلى إتاحة إمكانية الوصول لدواع إنسانية بأمان ودون معوقات إلى جميع المحتاجين، بمن فيهم المحتجزون، والسماح بتقديم المساعدة الإنسانية دون عوائق، بما في ذلك من الأمم المتحدة ومركز تنسيق المساعدة الإنسانية المعني بإدارة الكوارث التابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا والمنظمات الأخرى، وتدعو إلى احترام سلامة المرافق الطبية والعاملين في المجال الطبي؛

7 - ***تدعو أيضا*** إلى الوقف الفوري لتوريد أو بيع أو نقل جميع الأسلحة والذخيرة وغيرها من المعدات ذات الصلة بالاستخدام العسكري إلى ميانمار بشكل مباشر أو غير مباشر؛

8 - ***تقرر*** إبقاء المسألة قيد نظرها، استنادا في جملة أمور إلى تقارير الأمين العام والمقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار والمبعوثة الخاصة للأمين العام المعنية بميانمار، وحسبما تبرر الحالة على أرض الواقع.